

## قرارات

### وزارة العدل

#### قرار وزير العدل رقم ٧٧٦٥ لسنة ٢٠٢٠

بتخويل أعضاء المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ورؤساء النقابات الفرعية

وأعضاء هيئة مكتب مجلس النقابة - صفة مأموري الضبط القضائي

**وزير العدل**

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين ،

وعلى قرار وزير العدل رقم ٧٦٩٨ لسنة ٢٠١٨ ،

وعلى كتاب السيد نقيب المهندسين رقم (١٠٥/١) المؤرخ ٢٠٢٠/١٠/٧ ،

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

تلغى صفة مأموري الضبط القضائي الممنوحة لبعض أعضاء المجلس الأعلى

لنقابة المهندسين ، وأعضاء هيئة مكتب مجلس النقابة ، ورؤساء النقابات الفرعية

بالقرار رقم ٧٦٩٨ لسنة ٢٠١٨ ، وهم :

م	الاسم	الوظيفة
١	م/ محمود مجدى محمد فتحى حجازى	الوكيل
٢	م/ مؤمن أحمد محمد شفيق أحمد	أمين الصندوق
٣	م/ أحمد السيد محمد أحمد عبد الرزاق	أمين الصندوق المساعد
٤	د.م/ محمد أحمد عبد المحسن ضبعون	رئيس النقابة الفرعية بالغربيه
٥	م/ عادل محمد أبو المحاسن على رزق	رئيس النقابة الفرعية بالبحيرة

### (المادة الثانية)

يخول أعضاء المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ، ورؤساء النقابات الفرعية ، وأعضاء هيئة مكتب مجلس نقابة الآية أسماؤهم بصفاتهم الوظيفية كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك وفقا لأحكام المادة (٩٣) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين ، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
وكيل النقابة	م/ محمد عبد العظيم أحمد عبد العال	١
أمين الصندوق	م/ محمد ناصر حسين على	٢
أمين الصندوق المساعد	م/ أحمد محمد محمد فودة حشيش	٣
رئيس النقابة الفرعية بالبحيرة	م/ حمدى عبد السلام الخولي	٤
رئيس النقابة الفرعية بمرسى مطروح	م/ خالد عبد الله عيسى	٥
رئيس النقابة الفرعية بالغربيه	م/ عادل عطية سعد	٦

### (المادة الثالثة)

يخول السادة الآتية أسماؤهم بصفاتهم الوظيفية كل فى دائرة اختصاصه صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك وفقا لأحكام المادة (٤٧) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين ، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
محامي	أ/ محمد عادل الحميد الكومي	١
محامي	أ/ سمير طه أحمد محمددين	٢
محاسب	أ/ محسن عبد القوى على محسن	٣
محاسب	أ/ محمد السيد محمد خلاف	٤
محاسب	أ/ محمد مصطفى محمد أحمد	٥

(المادة الرابعة)

يلشر هذا القرار بالوقائع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢٠/١١/٣

وزير العدل

المستشار / عمر هروان